E-ISSN: 2602-6163

التحولات في منطقة الساحل بعد أحداث الربيع العربي وأثرها في السياسات الأمنية في جنوب وشمال المتوسط

Changes in the Sahel region after the events of the Arab Spring and their impact on security policies in the southern and northern Mediterranean

د/فيصل رضواني
جامعة بسكرة fradwan80@gmail.com

تاريخ الاستلام: 27-08-2020 تاريخ القبول: 03-11-2020 تاريخ النشر: 15-12-2020

ملخص

تسلط هذه الورقة البحثية الضوء على ديناميكيات التحولات في البيئة الاستراتيجية في منطقة الساحل الإفريقي خصوصا بعد أحداث الربيع العربي وكيف أثر ذلك في الحالة الأمنية في المنطقة ومن ثم في السياسات الأمنية المنتهجة من طرف الفواعل الإقليميين والدوليين خاصة الجزائر والدول المغاربية والاتحاد الأوروبي وفرنسا. وقد بينت هذه الدراسة أن هذه التحولات قد أججت الوضع الأمني خصوصا بعد تفكك الدولة في ليبيا وأنتجت سياسات أمنية متعارضة بين الاتحاد الأوربي وفرنسا بالخصوص وفواعل إقليميين خصوصا الجزائر. فالجزائر باعتبارها فاعلا إقليميا محوريا وجدت نفسها بين ضرورات العقيدة الأمنية التي تقتضي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وبين مستلزمات هذه التحولات في البيئة الخارجية مع تنامي التهديدات الأمنية في بيئتها الإقليمية وما انجر عن ذلك من تدخلات لقوى دولية في المنطقة. وقد استطاعت الجزائر ان تنأى بنفسها عن المشاريع السياسية لهذه القوى الدولية معززة نظرتها للحلول الأمنية في المنطقة التي تتركز أساسا على المساعي الديبلوماسية والسلمية وعدم اللجوء على القوة العسكرية .

الكلمات الدالة: الساحل، الأمن،المغرب العربي،الاتحاد الأوربي.

Abstract:

This article examines the dynamic changes in the strategic environment inside the African Sahel area, especially after the Arabic spring events, and haw they effect in the security situation in the region and then in security policies which are used by international and regional actors, mainly Algeria, the Maghreb states, the European Union and France.

Algeria fond itself between the security doctrine, necessities that include no link in the internal affairs of the states, and the changes necessities in the strategic environment with the growth of security menaces in its regional environment and their effects on the international interference in this area.

Keywords: Sahel; security; Maghreb;European Union**.**

المؤلّف المرسل: فيصل رضواني البريد الإلكتروني fradwan80@gmail.com

E-ISSN: 2602-6163

1. مقدمة:

لقد شكلت منطقة الساحل هاجسا أمنيا وسياسيا لدول المغرب العربي وكذا دول الاتحاد الأوربي خصوصا بعد 2011 مع اندلا ع أحداث الربيع العربي، وذلك انطلاقا من التحديات المتعددة في مجال الأمن والتنمية التي تعاني منها المنطقة وتداعياتها على غرب المتوسط.

وإذا كانت دول المغرب العربي معنية مباشرة بالتحولات في البيئة الاستراتيجية لمنطقة الساحل باعتبار القرب الجغرافي وتجانسها الاجتماعي والعرقي والديني مع دول الساحل، فإن الدول الأوروبية خصوصا المتوسطية منها ليست أقل حماسة في الاهتمام بالرهانات الاقتصادية والأمنية والجيوإستراتيجية بالمنطقة، فلطالما كانت هذه المنطقة محل أطماع هذه الدول الاستعمارية.

ومنطقة الساحل التي تعرف بكونها منطقة غير مستقرة لكونها حبلى بعدة مشاكل اجتماعية وسياسية واقتصادية كتفشي الإرهاب وتنامي حركة التمرد لدى الطوارق واستفحال الإرهاب وتطور ظاهرة الدول الفاشلة فيها قد عرفت في الآونة الأخيرة خصوصا بعد 2011 ظهور سياق جيوسياسي جديد مع التنامي الكبير للمجموعات المسلحة والطامحة للتوسع في هذا الفضاء الجغرافي، إذ يهدد هؤلاء الوحدة الترابية لبعض بلدان المنطقة على غرار مالي، كما أن أعمالهم الإجرامية مثل الهجمات المسلحة واختطاف الأجانب وعمليات التهريب تنتشر في هذه البقعة الصحراوية المترامية الأطراف حيث الحدود المابين دولتية غير مؤمنة وحتى غير واضحة المعالم.

إن مواجهة هذه التحديات العبر وطنية المشتركة من شأنه أن يسمح للطرفين، دول المغرب العربي والأوروبيين بالانخراط في تعاون إقليمي وثيق في فضاء الساحل، والذي وحده ما قد يمكن كل الأطراف من حماية مصالحها ويضمن من جهة أخرى لدول هذه المنطقة تجنب حالة الشواش الأمني.

الإشكالية:

تنصب الإشكالية حول تحليل تطور البيئة الاستراتيجية والأمنية في منطقة الساحل بعد أحداث الربيع العربي وكيف أثر ذلك في التعاون و/أو لتنافس بين دول المغربي العربي ودول الاتحاد الأوربي. ويمكن صياغتها في السؤال المحوري التالي:

كيفأثرت الأزمات الأمنية التي اجتاحت منطقة الساحل بعد أحداث الربيع العربي فيالسياسات الأمنيةلدى مختلف الفواعل الدوليين والإقليميين؟

الفرضية المتبناة.

تفترض الورقة البحثية أن مصالح الدول الكبرى الاستعمارية خاصة فرنسا تمنع تعاونا حقيقيا في المنطقة.

أما من ناحية المناهج والمقاربات فإن الدراسة اعتمدت المقاربة المابين تخصصية interdisciplinaritéبحيث وظفت حقولا معرفية متعددة مثل الاقتصاد لما تطرقت لدور التنمية في الأمن،والتاريخ لما تطرقت لتطور المنطقة وعلاقاتها بالدول الإقليمية والدولية. ومن شأن هذه المقاربة أن تتيح للباحث مجالا معرفيا واسعا لتحليل الإشكالية التي طرحها باعتبار أن الظاهرة العلمية خاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية بطبيعتها غير معزولة عن بيئتها فهي ظاهرة معقدة complexe.

وسوف نجيب عن هذه الإشكالية من خلال المحاور التالية:

E-ISSN: 2602-6163

1. طبيعة التحولات في البيئة الاستراتيجية في منطقة الساحل.
2. استراتيجيةالاتحاد الأوربي وفرنسا في منطقة الساحل.
3. إستراتيجية دول المغرب العربي في مواجهة التحديات الأمنية والتدخلات.

1.طبيعة التحولات في البيئة الاستراتيجية في منطقة الساحل.

منذ نهاية سنة 2010 وبداية سنة 2011 شهدت الساحة العربية بشكل عام والمغاربية بشكل خاص هزات سياسية وأمنية عرفت خصوصا لدى الأدبيات الغربية بالربيع العربي.[1] وقد أدت هذه الأحداث إلى تحولات كبيرة في البيئة الاستراتيجية في المنطقة.وانسحب ذلك على منطقة الساحل باعتبار الارتباط الجغرافي والثقافي بدول المغرب العربي. وتكتسي منطقة الساحل أهمية استراتيجية كبيرة جعلتها محل اهتمام وأطماع دولية وإقليمية وسوف نبين في هذا المحور هذه الأهمية.

إن الطبيعة الجغرافية القاسية والثقافة البدوية في منطقة الساحل لطالما أدت إلى سوء تنمية اقتصادية وأضعفت البنى الدولتية، وهو ما يوفر ملجأ للجماعات الإرهابية ولتجار المخدرات وشبكات الهجرة غير الشرعية ولشبكات أخرى للجريمة المنظمة. كما تحتوي المنطقة على احتياطي هام من الطاقة والمعادن. فموريتانيا تضم مخزونا هاما من الحديد، في حين يعد النيجر البلد الرابع في العالم من حيث إنتاج اليورانيوم، من جهة أخرى يضم باطن أرض منطقة الساحل موارد بترولية محتملة هامة. وتلعب المنطقة دورا مهما في المخططات الأوروبية المتعلقة بالطاقة الشمسية على غرار مشروع ديزرتيك Desertec وتمثل منطقة عبور استراتيجية بالنسبة لمشروع خط الأنابيب العابر لإفريقيا gazoduc الذي يستهدف نقلالغاز من نيجيريا إلى أوروبا. بشكل عام توفر منطقة الساحل عمقا جيواستراتيجيا لشمال إفريقيا وشرق إفريقيا وبشكل غير مباشر لحوض البحر الأحمر.[2]

إن قلب الساحل هو المنطقة التي منذ نهاية التسعينيات أضحى فضاء من أسخن ساحات النزاعات المسلحة في إفريقيا. فمن بين عشر دول التي تكون هذا الفضاء الجغرافي من الرأس الأخضر إلى التشاد قليلة الدول التي لم تتأثر من ظاهرة العنف المنظم والإرهاب وهذا رغم بعض التحسن الذي سجل لدى بعض الدول منذ التسعينيات في مجال بناء دولة القانون التي تعترف بحقوق الإنسان الأساسية. [3]

وإذا كانت بعض دول الساحل قد اعتادت على العنف المسلح منذ استقلالها على غرار مالي والنيجر والتشاد فإن تجربتها مع الإرهاب والعمليات المسلحة التي تطال في بعض الأحيان قلب عواصمها تبقى جديدة. واليوم يمثل تنامي قوة المجموعات المسلحة سواء تعلق الأمر بالجماعات الجهادية أو عصابات مسلحة أخرى مصدرا لمخاوف مشروعة سواء بالنسبة لدول المنطقة أو المجتمع الدولي، ذلك أن مستوى العنف المسلح يعرف تناميا شديدا بشكل ملحوظ في أوساط شباب أبناء الساحل سواء تعلق الأمر بالمناطق الحضرية أو الريفية بتأثير الشعور بالإهمال وفقدان العدالة، وخاصة اعتقادهم الراسخ أن أي تغيير ذي معنى لن يتأتى بالطرق السلمية.[4]

في الواقع ، يبدو من الغريب أن نستشف أن جهود ثلاثة عقود من الدمقرطة في هذه المنطقة لم تكف للقضاء على الثقافة السياسية الموروثة من سنوات النزعة الشمولية لأنظمة حكم مختلطة : مدنية/عسكرية، أكيد أن هناك أنظمة سياسية في هذه المنطقة على غرار الرأس الأخضر على سبيل المثال التي نجحت في إنجاز تجارب ديمقراطية مشجعة التي تتميز أساسا بالتداول السلمي على السلطة، لكن بشكل عام تبقى الانتخابات في العديد من دول هذا الفضاء الجغرافي وسيلة للتفرقة، ويبقى هناك بذل الكثير من الجهد حتى يتسنى تفكيك العسكرة عن السياسة، و تفكيك فن صنع السياسة عن فن صنع الحرب.

ونتيجة للنزاعات العنيفة التي نشبت في الآونة الأخيرة، أصبح من الواضح أن الآليات المؤسسية للضبط قد فقدت الكثير من فعالياتها، وهذا هو الحال بوجه عام بالنسبة للعدالة التي لم تعد، في غياب استقلال كاف عن السلطة التنفيذية، بمثابة إطار لحل مختلف النزاعات. طبعا الدساتير في المنطقة خاصة مالي والنيجر تؤكد صراحة على استقلالية القضاء، لكن تبقى هذه الاستقلالية نظرية بشكل كبير.[5]

من جهة أخرى لا يمكن إغفال تطورات الساحة الليبية بعد أحداث ما يسمى الربيع العربي وتأثيراتها الأمنية على المنطقة، خصوصا فيما يتعلق بتدفق السلاح والمقاتلين بعد تفكك الدولة وانهيار النظام السياسي فيها. في هذا الصدد تواترت التقارير الإعلامية والاستخباراتية عن عمليات تهريب السلاح الليبي نحو المناطق الساخنة في المنطقة،من ذلك التقرير الذيتمكنتسنة 2013 صحيفة صنداي تاميز من تسريبهوهو صادر عن الاستعلامات البريطانية يتحدث عن تمكن منظمة بوكو حرام النيجيرية من تهريب السلاح الليبي إلى نيجيريا عبر التشاد، وقد جاء في ذات التقرير أن من بين الأسلحة المهربة يوجد مدافع مضادة للطائرات وقذائف هاون وصواريخ أرض جو. وقد مكن السلاح المهرب من ليبيا تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركات التمرد لدى الطوارق على غرار حركة تحرير واستقلال إقليم أزواد من السيطرة على شمال مالي مما تسبب في إدخال المنطقة في حرب أهلية اتخذتها السلطات الفرنسية ذريعة لشن حرب هناك.[6]

2. استراتيجيةالاتحاد الأوربي وفرنسا في منطقة الساحل.

إن الحديث عن الاستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل لا ينفك عن الحديث عن الاستراتيجيةالمتبعة من طرف الاتحاد الأوروبي بشكل عام، ذلك أن الأوربيين ينتهجون سياسة خارجية وأمنية متجانسة إلى حد ما، خصوصا في منطقة الساحل، طبعا تبقى فرنسا الفاعل الأساسي في هذا الفضاء الجيوسياسي. وترجع أهمية الدور الفرنسي إلى تاريخ باريس الاستعماري في المنطقة وإفريقيا بشكل عام. ورغم أن هناك دولا أوربية أخرى تحظى ببعض النفوذ في المنطقة على غرار إيطاليا وإسبانيا باعتبار ماضيها الاستعماري في المنطقة إلا أن هذه الأهمية تعتبر غير متكافئة مع نظيرتها الفرنسية.

وشعورا منه بإمكانية انتقال حالة عدم الاستقرار التي تسود منطقة الساحل إلى البلدان الأوربية المجاورة صاغ الاتحاد الأوروبي منذ 2011 استراتيجية شاملة لمواجهة الأزمة في هذه المنطقة. وتتوخى هذه الاستراتيجية أن تكون متماسكة ومكملة للمقاربات الأخرى لفواعل في المنطقة وخارجها، فهي تستند على الفرضية التي مفادها أن الأمن والتنمية مرتبطان

ارتباطا وثيقا، وأن الأزمة المعقدة التي تضرب المنطقة تتطلب تعاونا إقليميا وثيقا. في الواقع ما فتئ الاتحاد الأوربي منذ نهاية التسعينيات يولي انشغاله لتدهور الوضعية السياسية والأمنية والحقوقية والإنسانية في المنطقة، لكن الأزمة في ليبيا ومالي أججت فيما يبدو هذا الانشغال.[7]

وفي غضون ترأس فرنسا للاتحاد الأوربي سنة 2008 بدأت هذه المنظمة الدولية تهتم بالوضعية المتردية لمنطقة الساحل. متكئين على نوع من الشرعية التاريخية لهم في إفريقيا استغل الفرنسيون فترة رئاستهم هذه للاتحاد الأوربي لتوعية شركاءهم الأوروبيين حول الحاجة الملحة للانخراط في عملية حقيقة في الساحل.

ظاهريا تبنى الاتحاد الأوروبي تأييد عملية انتقالية وسلمية وذات مصداقية في مالي ومنطقة الساحل بشكل عام، بتعاون وثيق مع الفاعلين الوطنيين والإقليميين والدوليين، طبعا مبادرة الاتحاد الأوربي تبدو منسجمة مع قرارات مجلس الأمن الدولي خصوصا القرار 2071 الصادر في أكتوبر 2012 المتعلق بالتدخل العسكري في مالي والقرار 2085 الصادر في ديسمبر سنة 2012 حول الوضع في مالي كذلك، لكن بالمقارنة مع سلوك فرنسا في مالي يبدو كأن هناك تقاسم أدوار، بحيث في الوقت الذي تضطلع فيه فرنسا بمهمة القوة الصلبة يمارس الاتحاد الأوروبي دور القوة الناعمة التي تستند على الدبلوماسية والمساعدات الإنسانية والتنمية، وبالتالي فإن الانتقادات التي توجهها باريس للمنظمة الإقليمية بأنها لم تتضامن مع التدخل العسكري الفرنسي في مالي لا تحمل محمل الجد.[8]

ما يؤكد على هذا التناغم بين السياسة الفرنسية ونظيرتها في الاتحاد الأوربي هو تصريح الممثل الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوربي "كاترين أشتون" التي قالت إن فرنسا ليست وحدها في مالي، والتي أعلنت في جانفي 2013 عن تعيين ممثل خاص للاتحاد الأوربي في منطقة الساحل. في الواقع يصعب على الاتحاد الأوربي كمنظمة إقليمية، مهما كان مستوى إدماجها، صياغة سياسة خارجية قوية وحاسمة، مبنية على مواقف منسجمة وأفعال محددة بوضوح.[9]

وما يعاب على الاستراتيجية الأوروبية في الساحل هي تفضيلها لسياسات طوارئ وسياسات غير شموليةوالتي كانت بمثابة غطاء لم يسمح بتصور تدهور الحالة الأمنية، إلى جانب غياب نظام إنذار مبكر في الساحل، على الرغم من وجود شبكة واسعة من وفود الاتحاد الأوربي وقوات خاصة متمركزة في هذه المنطقة. يبدو أن الاتحاد الأوربي لم يكن يستخدم وقت صياغته استراتيجيته في الساحل أداة شاملة لتحليل النزاعات كتلك المطورة منذ عقد من الزمن من طرف فواعل آخرين كما يؤكد بعض الملاحظين. لذلك لطالما كان يلاحظ في الاستراتيجية المتعلقة بالساحل أن هناك تفاوتا بين رؤى الأوربيين وتطلعات دول الساحل.

وعلى الرغم من أن عملية عسكرية في شمال مالي كانت متوقعة، خصوصا بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي 2085 في ديسمبر 2012 بالإجماع،[10]إلا أن فرنسا استبقت الأحداث وشنت عملية سرفال في 11 جانفي 2013 . وفي الوقت الذي استبعدت فيه الأمم المتحدة أي استعمال لقوة دولية قبل خريف 2013 أكدت فرنسا أنها لا تحبذ عملا عسكريا مباشرا حتى تتجنب الاشتباك وألا تكون في الخطوط الأمامية حتى لا تعطي للحرب بصمة استعمارية. بعبارة أخرى كان من المفروض أن فرنسا لا تأتي إلا مساندة لقوى مالية مدعومة من طرف قوات إفريقية تابعة لمنظمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا CÉDÉAO. لكن في الواقع كان لفرنسا دوافعها للتدخل مبكرا في مالي حتى وإن

حاولت إعطاء عمليتها شرعية من خلال وضعها في إطار الأمم المتحدة، وذريعة الاستجابة لطلب السلطات المالية بمساعدة لخبراء عسكريين، ففرنسا لطالما كانت تنظر إلى هذه المنطقة باعتبارها تركة استعمارية.[11]

إن عملية سرفال عرت النوايا الحقيقية لفرنسا في منطقة الساحل. فرغم أننا كنا نشهد خطابا لفرنسا يدعو إلى انسحابها من تركتها الاستعمارية في إفريقيا إلا أن الواقع يؤكد أن باريس تحاول فقط التكيف مع التغيرات التي صاحبت فترة الحرب الباردة والعولمة. فمسؤوليتها التاريخية ومصالحها الجيواستراتيجية في شمال إفريقيا والساحل تجعل فرنسا لاعبا فريدا في المنطقة.[12]

إن الفهم الجيد للاستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل يتطلب إدراجها في الإطار العام لسياستها في إفريقيا. فالسؤال الذي يطرح هنا هو هل فرنسا تريد إعادة احتلال إفريقيا من خلال بوابة الساحل؟ في الواقع بعد أن واكبت الدول التي كانت خاضعة لاحتلالها في خطواتها الأولى نحو الاستقلال ونسجت روابط جديدة مع النخبة ذات التوجه الفرانكفوني فيها يلاحظ منذ حوالي عقدين من الزمن بعض الانكفاء لباريس، قد يكون مرده في بعض الجوانب إلى صعود قوى إفريقية مناوئة لحضور فرنسي يوصف بالهيمنة أو حتى بالاستعمار الجديد.

مهما يكن فقد وجدت فرنسا نفسها في حرج من تدني نفوذها المستمر في إفريقيا لصالح منافسيها الأساسيين، ألا وهما الولايات المتحدة الأمريكية والصين. الهاجس الرئيسي لفرنسا إذن كان في إعادة احتلال المنطقة التي ضيعتها أو على الأقل المحافظة على وضعية تفضيلية في مستعمرتها القديمة. ومنذ توليه السلطة في 2007 جعل الرئيس نيكولا ساركوزي ذلك من أولوياته دون الظهور بمظهر الطامح لإعادة أمجاد الاستعمار.[13]

3. استراتيجية دول المغرب العربي في مواجهة التحديات الأمنية والتدخلات.

إن هذه الاستراتيجية الفرنسية في منطقة المغرب العربي والساحل تضر بمصالح دول الجنوب. فالجزائر إلى جانب مالي تعاني في المجال الأمني من انتشار السلاح الناجم عن النزاع في ليبيا والحالة المتردية في الساحل. على الصعيد الاقتصادي المنشآت النفطية المتواجدة في الجنوب والتي تعد رئة الاقتصاد الجزائري أضحت أكثر عرضة للتهديد، وهذا ما أكدته حادثة المنشأة الغازية في تقنتورين.[14] في الجانب الجيوستراتيجي يهدد التدخل الفرنسي طموح الجزائر في تبوأ دور الدولة الإقليمية في المنطقة. وإذا كانت فرنسا ليست مسؤولة بالطبع عن كل المشاكل التي تحدث في الجزائر إلا أن استراتيجيتها الأمنية السياسية في منطقة المغرب العربي والساحل لا تخلو من الآثار المباشر الضمنية على بلد يريد أن يتقمص دور الدولة الإقليمية في الجنوب. وحتى وإن كانت فرنسا في مكافحتها للإرهاب تؤكد بأنه لا شيء يمكن أن يحدث دون الجزائر ولا ضدها، إلا أن الجزائر ترى أن فرنسا في هذا تعمل منفردة بشكل كبير خصوصا في الأزمة المالية.[15] فالإرهابيون المطاردون في شمال مالي من قبل القوات الفرنسية والمالية يمكن أن يجدوا لهم ملاذا في الجزائر ومن ثم يهددوا أمنها.

وقد رأى بعض المراقبين في فتح الجزائر مجالها الجوي أمام المقاتلات الفرنسية أمرا يضعف موقفها في أزمة الساحل، غير أن السلطات الجزائرية ترد على ذلك بأنه قرار سيادي لا يمس بأي حال من الأحوال موقفها المبدئي بعدم التدخل خارج أراضيها ولا بتفضيلها الحل السلمي.

أما تونس وليبيا فقد عرفتا اضطرابات داخلية بعد أحداث ما يسمى الربيع العربي التي أثرت عليهما منذ نهاية 2010، لهذا فهما انشغلتا أكثر بإنجاح تحولهما الديمقراطي الصعب بدل تطوير سياسة خارجية تأخذ في الاعتبار ضرورات الأمن والتكامل الإقليمي، فهذان البلدان بقيا نسبيا بعيدين عن الأزمة في الساحل والتدخل الفرنسي في مالي. ففي أفضل الحالات أعربا عن قلقهما من الأوضاع في المنطقة وأدانا أعمال المجموعات المسلحة وأكدا دعمهما لحكومة مالي وشعبها. أما بالسبة لمبادرة إقليمية جادة فالأمر لا يتعدى كونه تصريحات نوايا السلطات التونسية والليبية لصالح استراتيجية مغاربية في الساحل. طبعا كانت بعض محاولات التنسيق للمقاربات الأمنية بين تونس وليبيا والجزائر على غرار الاجتماع الذي ضم رؤساء حكومات هذه الدول في غدامس الليبية في 11 جانفي 2011، لكن هذه الأخيرة ركزت أكثر على أمن المناطق الحدودية المغاربية.

أما موريتانيا فقد برزت في السنوات الأخيرة كواحدة من أكثر الدول التزاما بمكافحة الإرهاب في الساحل، حيث تدخلت في عدة مناسبات في مالي. وبوصفها بلدا محوريا بين المغرب العربي وإفريقيا السوداء في جنوب الصحراء فهي لها دور هام تلعبه في صياغة وتنفيذ لكل سياسة أمنية وفي التنمية التي تهم كل المنطقة. لكن انخراط موريتانيا في مهمة بهذه الصعوبة تبدو قضية غاية في الصعوبة وذلك لمجموعة من الأسباب المرتبطة أساسا بضعف جيشها والضغوط الداخلية ونقص التعاون الإقليمي.

فالجيش الموريتاني يبقى جيشا متواضعا عدة وعديدا، حيث يبلغ عدد عناصره حوالي 15 ألف جندي غير مدربين تدريبا جيدا، إلى جانب امتلاكه لبعض الآليات المدرعةوبعض الطائرات غير المتطورة، ومن هنا تأتي الحاجة إلى أن تعمل الجيوش الإفريقية معا في هذه الفيافي الشاسعة. وبما أن موريتانيا لا يمكنها الاستعانة عسكريا بمنظمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا CÉDÉAOبعد انسحابها منها في عام 2000 فإنها لطالما تمنت التدخل الجزائري في إطار لجنة العمليات المشتركة لرؤساء الأركان CEMOC، لكن الجزائر الملتزمة بعقيدتها العسكرية لا تنساق وراء مسارات بعث جنودها خارج ترابها كما لا تقبل بتواجد قوات مسلحة أجنبية على أراضيها.[16]

يبدو أن الأزمة في الساحل ليست هي التي سوف تشجع دول المغرب العربي عل تطوير تعاونا إقليميا، ناهيك عن بعث مشروع التكامل المغاربي، فهذه الأزمة باعتبارها من مخلفات الربيع العربي وبالتحديد الربيع الليبي فإنها بدل ذلك أججت مشاعر الانطواء والتنافس بين دول الإقليم وهي العوامل التي تعد العدو رقم واحد لأي عمل مشترك. مهما يكن فقد كانت هناك حركية سياسية لدول المغرب العربي، والتي لم يتمخض عنها سوى اجتماعات طارئة وهياكل سريعة الأفول. في الواقع من الناحية النظرية تم الربط بين الأمن والتعاون والتكامل منذ على الأقل نهاية عقد الثمانينات مع مدرسة "كوبنهاغن"، فالطبيعة عبر الوطنية للتهديدات من شأنها أن تشجع الفواعل السياسيين سواء دول أو منظمات دولية على التكامل والاندماج أو على الأقل التعاون والتنسيق الوثيقين.[17]

4. خاتمة:

في المحصلة يمكن التأكيد على أن الأمن في حد ذاته يعد ميدانا جد حساس لا يشجع على التعاون بين دول لها ماض مرير من النزاع على غرار الجزائر وفرنسا أو حتى لها سابقة حديثة من السجال والتنافس مثل المملكة المغربية والجزائر. ومن ناحية أخرى يمكن أن يكون الأمن حافزا قويا لبناء استراتيجية إقليمية وتكاملية، لما تكون التهديدات مشتركة على غرار الإرهاب الدولي أو الجريمة المنظمة أو حتى التهريب الدولي .

إن الرغبة الطبيعية في بناء حزام أمان في فضاء جغرافي مثل الفضاء الأوروبي المغاربي الساحلي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة وتحديات التنمية تتطلب فتح مجالات التعاون داخل كل دائرة في هذا الفضاء الممتد. فعلى مستوى دائرة المغرب العربي يتوجب إعادة بعث مشروع الاتحاد على أسس جديدة وإعادة النظر في معاهدة مراكش التي تعد بعض بنودها عائقا في وجه هذا المسعى. طبعا أحداث ما يسمى الربيع العربي وأزمة الساحل كان من المفروض أن تولد لدى النخبة في المغرب العربي الهمة لقيام بفعل اتجاه التكامل وليس البقاء في حدود الكلام فقط.

أما على المستوى الأوروبي فكان من المفروض أن تستمر الجهود في اتجاه تنسيق السياسات الوطنية في أطار مشروع السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبيPESCوإعادة بعث مشروع الدفاع الأوروبي حتى يتسنى تعزيز الخيار الأوروبي أمام المبادرات الوطنية في وجه التحديات الأمنية .

أما على مستوى العلاقات بين الأوروبيين والمغاربة كان من المفروض تعزيز التضامن والتعاون بين الضفتين، سواء في إطار مشاريع التعاون الحالية على غرار سياسة الجوار الأوروبية PEV أو الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط UPMأو 5+5 أو من خلال مبادرات جديدة حتى يتسنى التأقلم مع التحولات في البيئة الاستراتيجية في المنطقة.

ومنه يمكن أن نخرج بالنتائج التالية:

- ✓ لقد أدت الأحداث الأمنية التي عصفت بالمنطقة العربية منذ نهاية 2010 وبداية 2011 في سياق ما يسمى الربيع العربي إلى تحولات عميقة في منطقة الساحل الإفريقي باعتبار التداخل الجغرافي والثقافي بين هذه المنطقة وفضاء ما يسمى الربيع العربي. وقد تمثلت هذه التحولات أساسا في بروز أزمة أمنية حادة.
- ✓ لقد حتمت هذه الأزمة لأمنية الحادة على دول المنطقة ودول الاتحاد الأوربي خاصة فرنسا منها على تبني سياسات أمنية وتنموية لمواجهة هذه التحديات. طبعا تفاوتت مستويات الاستجابة لهذه التحديات بتفاوت قدرة ومكانة كل دولة.
- ✓ لقد تميزت هذه السياسات بنوع من التنافس والتنافر خاصة بين فرنسا من جهة والجزائر من جهة أخرى بدل التعاون الذي كان من المفروض أن يكون بين طرفي ضفة لمتوسط، وهذا راجع فيما يبدو إلى أن المنطق الذي يحكم سلوك صانع القرار في الضمة الشمالية من المتوسط وخاصة في فرنسا مازال محكوما بالتوجه الاستعماري.

قائمة المراجع:

- أزمة مالي والتدخل الخارجي، في: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Frances_Recent_Military_Intervention_in_Mali.asp
- بوحنيه قوي، استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل: في *https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/201263104292089 04.html* (2019/04/12)
- حمزة عتبي، اهتمام فرنسا بالساحل الإفريقي.. حرب على الإرهاب أم تكثيف لوجودها الاقتصادي والعسكري؟، في: https://arabic.cnn.com/world/2016/01/26/france-african-coast-presenc *(09/03/019)*
- مُحَّد مسلم، خلاص فرنسا من مستنقع الساحل مرهون بـ "توريط" الجزائر!، في: *https://www.echoroukonline.com88x (13/04/2019)*
.
- عبيد إميجن، «انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا"، في: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/201410216111951157 3.html *(12/04/2019)*

- *Augé, B, Les Nouveaux Enjeux Pétroliers de la Zone Saharienne, Hérodote, 142 (3), 2011, pp. 183-205 (03/03/2019)*
- *Moustapha Faty, la politique de sécurité et de stabilité au Maghreb, (Thèse de doctorat , Université de Reims : Frane) , 2016 , p 210 (13/03/52019)*

- *Moussa Tchangari, "Le Sahel au cœur des convoitises", dans : https://www.medico.de/fr/au-coeur-des-convoitises-17393/ (12/09/2019)*

- *Service Européen d'Action Extérieure. Stratégie de l'Union européenne pour la sécurité et le développement au Sahel. Dans :* http://eeas.europa.eu/delegations/mali/documents/press corner/20110929 fr.pdf (12/03/2019)
- *Conseil de l'UE. L'Union européenne et le Sahel, fiche d'information, Bruxelles, dans :* http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_Data/docs/pressdata/FR/foraff/135138.pdf.*(12/04/2019)*
- *Olivier le Bussy, "Mali: l'Europe solidaire avec la France, mais pas trop", dans : https://www.lalibre.be/international/mali-l-europe-solidaire-avec-la-france-mais-pas-trop-51b8f769e4b0de6db9c942b7(03/09/2019*).
- *Le Conseil de sécurité autorise le déploiement d'une force internationale au Mali, dans : https://www.un.org/press/fr/2012/CS10870.doc.htm(13/09/2019.*)
- *RECIT. Opération Serval : la France au secours du Mali, Le parisien, dans* : http://www.leparisien.fr/week-end/recit-operation-serval-la-france-au-secours-du-mali-06-03-2018-7583979.php(12/09/2019)

- *Otages en Algérie : quel impact sur l'industrie pétrolière ?, dans* :https://www.lepoint.fr/monde/otages-en-algerie-quel-impact-sur-l-industrie-petroliere-18-01-2013-1616992_24.php(03/09/2019)

E-ISSN: 2602-6163

[1]استخدم مصطلح الربيع العربي أول مرة من طرف الصحافة الغربية حيث كان يحاكي مصطلح ربيع براغ الذي وصفت به أحداث 1968 لما أراد الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي إجراء إصلاحات سياسية انتهت بتدخل الاتحاد السوفياتي عسكريا في المنطقة. واليوم شاع مصطلح الربيع العربي لوصف الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية منذ نهاية 2010 والتي انطلقت شرارتها الأولى من تونس وعمت بلدان المغرب والمشرق العربيين.

[2]Augé, B, Les Nouveaux Enjeux Pétroliers de la Zone Saharienne, Hérodote, 142 (3), 2011, pp. 183-205.

[3]بوحنيه قوي، استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل :
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html في

[4] Moussa Tchangari, "Le Sahel au cœur des convoitises", dans : https://www.medico.de/fr/au-coeur-des-convoitises-17393/ (12/09/2019).

[5] Loc. cit.

[6]عبيد إميجن، "انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا"، في :
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/201410216111951157 3.html.

[7] Service Européen d'Action Extérieure. Stratégie de l'Union européenne pour la sécurité et le développement au Sahel. Dans : http://eeas.europa.eu/delegations/mali/documents/press corner/20110929 fr.pdf.

[8] Conseil de l'UE. L'Union européenne et le Sahel, fiche d'information, Bruxelles, dans : http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_Data/docs/pressdata/FR/foraff/135138.pdf .

[9] Olivier le Bussy, "Mali: l'Europe solidaire avec la France, mais pas trop", dans : https://www.lalibre.be/international/mali-l-europe-solidaire-avec-la-france-mais-pas-trop-51b8f769e4b0de6db9c942b7(03/09/2019).

[10] Le Conseil de sécurité autorise le déploiement d'une force internationale au Mali, dans : https://www.un.org/press/fr/2012/CS10870.doc.htm(13/09/2019).

[11] RECIT. Opération Serval : la France au secours du Mali, Le parisien, dans : http://www.leparisien.fr/week-end/recit-operation-serval-la-france-au-secours-du-mali-06-03-2018-7583979.php(12/09/2019).

[12]حمزة عتبي، اهتمام فرنسا بالساحل الإفريقي.. حرب على الإرهاب أم تكثيف لوجودها الاقتصادي والعسكري؟، في :
https://arabic.cnn.com/world/2016/01/26/france-african-coast-presence

[13] Loc. cit..

E-ISSN: 2602-6163

[14] Otages en Algérie : quel impact sur l'industrie pétrolière ?, dans : https://www.lepoint.fr/monde/otages-en-algerie-quel-impact-sur-l-industrie-petroliere-18-01-2013-1616992_24.php(03/09/2019).

[15] محمد مسلم، خلاص فرنسا من مستنقع الساحل مرهون بـ "توريط" الجزائر!، في :
https://www.echoroukonline.com88/

[16] Moustapha Faty, la politique de sécurité et de stabilité au Maghreb, (Thèse de doctorat , Université de Reims : Frane) , 2016 , p 210 .

[17] أزمة مالي والتدخل الخارجي، في :
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Frances_Recent_Military_Intervention_in_Mali.aspx.